التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة

"دراسة مقارنة"

رسالة تقدم بها

محمد أحمد عليوي

الى مجلس معهد العلمين للدارسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بأشراف الاستاذ الدكتور

أحمد كيلان عبد الله

١٤٤٢ هجري ٢٠٢٠ ميلادي

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً
الْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا) (٨٨)

سورة الكهف

شكر و تقدير

الحمد الله و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين و على اله الطيبين الطاهرين اما بعد

يسعدني و يشرفني ان اتوجه بالشكر لله عز وجل على مجمل فضله و كرمه ، و اتوجه بالشكر جزيل لوالدي و زوجتي لدعمهم لي طوال فتره الماجستير داعيا من الله ان يحفظهم اجمعين.

و اتوجه بالشكر لأستاذ احمد كيلان عبد الله استاذ القانون الجنائي في كليه الحقوق / جامعه النهرين ، و المشرف على هذا البحث و الى كل من قدم لي يد المساعد لإنجاز هذا العمل العلمي و اخص بالشكر اداره معهد العلمين للدراسات العليا عميدا و مساعدين و رئاسة قسم القانون و جميع الموظفين في المعهد.

الباحث

محمد احمد عليوي

المستخلص

لقد قام المشرّع بدوراً مهماً في توفير حماية قانونية للأفراد في المجتمع ، و ذلك من خلال القانون الجزائي ، إذْ أن نصوص هذا القانون تُطبق على كل من يخالف أحكامه و يقوم بارتكاب جريمة أياً كان نوعها حينما تُشكّل اعتداءً على حياة الأفراد أو أموالهم أو أمنهم أو .... الخ و تُعكّر الهدوء و الطمأنينة في المجتمع ، و لذلك يُسأل الشخص عن أفعاله وفق القواعد التقليدية في المسؤولية الجزائية.

و على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبهُ مشرّع القانون الجزائي في توفير حماية للفرد و المجتمع بعد ارتكاب الجريمة ، إلّا انه ينبغي توفير هذه الحماية للإنسان قبل أن يكون مجنى عليه بالفعل لتصرّف غير قانوني ، و هذه الحماية يمكن توفيرها من خلال نص التجريم الوقائي لبعض السلوكيات غير القانونية التي يترتّب عليها تعريض الناس للخطر و احتمال تحقق الضرر ، إذ يُعد هذا التجريم أساس السياسة الجنائية الوقائية التي يكون الهدف منها مواجهة الخطر قبل حدوث الضرر.

أن ما شهدتهُ التكنلوجيا من تقدمٍ ورقي وتطورٍ مع مرِ العُصورِ لهُ ايجابياتٍ وسلبياتٍ، ومنْ ايجابيات هذا التطور السرعة في التواصلِ و اختصارِ المسافاتِ وانتشارِ التعليم و دخول العالم في الثورةِ الصناعيةِ الثانية، و لكن الامر لا يخلو من سلبياتها لا حصرَ لها ايضاً، ومن اسوأ سلبياتِ هذا التقدم هو استغلالهُ بارتكاب جرائم و منها الجرائم المستحدثة فهى انماط من الجرائم التي لم يألفها المجتمع في السابق، من حيثِ اسلوبِ أركانها ونوعِ الجناة فيها وحجمها والتي يستعين المجرمون عند تنفيذِها من معطياتِ العلمِ الحديث ، منْ اجل تسهيل تنفيذِها واخفاءِ معالمها من خلال استخدام التقنيات العالية والمتجددة تباعاً في تنفيذ جرائم تقليدية كانت معروفةً

من قبل ، فالاستحداثِ عائد الى وسيلةِ واسلوب ارتكاب الجريمة، اذ أن جرائم غسل الأموال و جرائم الاتجار بالمخدرات عرفت منذ القدم الا أن المستحدثَ هو استخدام العلومِ و التقنياتِ الحديثة في التخطيطِ والتنفيذِ واخفاء معالمُ الجريمة.

المحتويات

المقدمة	١
الفصل الاول / الاطار المفاهيمي للتجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٦
المبحث الاول / مدلول بالتجريم الوقائي و طبيعتهُ القانونية	٧
المطلب الاول / مدلول للتجريم الوقائي	٧
الفرع الاول / مدلول التجريم الوقائي لغةً	٧
الفرع الثاني / مدلول التجريم الوقائي اصطلاحا	٨
المطلب الثاني / الطبيعة القانونية للتجريم الوقائي و العوامل المحددة له	١٠
الفرع الاول / الطبيعة القانونية للتجريم الوقائي	١٠
الفرع الثاني / العوامل المحددة للتجريم الوقائي	١٥
المبحث الثاني/ التعريف بالجرائم المستحدثة	١٨
المطلب الاول / مفهوم الجرائم المستحدثة و تمييزها عن الجريمة التقليدية	١٩
الفرع الاول / مفهوم الجرائم المستحدثة	١٩
الفرع الثاني / تمييز الجرائم المستحدثة عن الجريمة التقليدية	٢٢
المطلب الثاني / خصائص الجرائم المستحدثة	٢٤
الفرع الاول / جرائم عابرة للحدود و التطور التفني	٢٤
الفرع الثاني / التحرر من الخصوصية الزمانية والمكانية	٢٦
الفصل الثاني/ أحكام التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٢٩
المبحث الاول/ تقييد نطاق التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٣٠
المطلب الاول/ التقييد القانوني لنطاق التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٣٠
الفرع الاول/ تقييد نص التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٣١
الفرع الثاني/ اسباب اباحة التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٣٤

المطلب الثاني/ التقييد العملي لنطاق التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٣٧
الفرع الاول/ تنازع الاوصاف القانونية	٣٧
الفرع الثاني /صعوبة اثبات الوقائع الاجرامية في الجرائم الخاضعة للتجريم الوقائي	٤٢
المبحث الثاني/ المصلحة المعتبرة من التجريم الوقائي في الجرائم المستحدثة	٥١
المطلب الاول/ مفهوم المصلحة المحمية بالتجريم الوقائي	٥١
الفرع الاول / طبيعة المصلحة المحمية	٥٣
الفرع الثاني/ التقييم التشريعي للمصالح محل الحماية القانونية	٦٠
المطلب الثاني / تدرج العقوبة بتدرج الخطورة الإجرامية	٦٦
الفرع الاول / مفهوم قاعده تدرج العقوبة بتدرج الخطورة الإجرامية	٦٦
الفرع الثاني / العلاقة بين الخطر والعقوبة	٦٩
الفصل الثالث / بعض تطبيقات التجريم الوقائي للجرائم المستحدثة	٨٢
المبحث الاول / التجريم الوقائي لمواجهة خطورة جريمة غسل الاموال	٨٣
المطلب الاول / مفهوم غسل الاموال في التشريع المصري و التشريع العراقي	٨٤
الفرع الاول / مدلول غسل الاموال في التشريع المصري و التشريع العراقي	٨٥
الفرع الثاني / اركان جريمة غسيل الاموال	٨٩
المطلب الثاني / التجريم الوقائي في قانون مكافحة غسل الاموال	٩٣
الفرع الاول / التجريم الوقائي للسلوك الايجابي لجريمه غسل الاموال	٩٤
الفرع الثاني :التجريم الوقائي للسلوك السلبي (كل امتناع او ترك) لجريمه غسل الاموال	٩٧
المبحث الثاني / التجريم الوقائي في جريمة الاتجار بالمخدرات	١٠١
المطلب الاول / مفهوم الاتجار بالمخدرات في التشريع المصري و التشريع العراقي	١٠٢

الفرع الاول / مدلول الاتجار بالمخدرات في التشريع المصري و التشريع العراقي	١٠٤
الفرع الثاني / اركان جريمة الاتجار بالمخدرات	١٠٨
المطلب الثاني / التجريم الوقائي لجريمه الاتجار بالمخدرات	١١٢
الفرع الاول / التجريم الوقائي من انتاج المخدرات و الاتجار غير المشروع بها	١١٥
الفرع الثاني / الجرائم السابقة لجرائم الاتجار بالمخدرات و التسليم المراقب	١٢٠
الخاتمة	١٣١